

النشرة

العدد ٢٤١٠ الاحد المصادف ١٥/٣/٢٠٢٠ الثاني والستون

الشركات المساهمة

الشركات المحدودة

فروع ومكاتب
الشركات الاجنبية

الشركات العامة

شركات المشروع الفردي

الشركات التضامنية

محتويات العدد ٢٤١٠ في ٢٠٢٠/٣/١٥

١. اعلان دعوة اجتماع الهيئة العامة لشركة فنادق كربلاء /مساهمة خاصة.
٢. قرار تعديل عقد تاسيس شركة الرباط للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية.
٣. قرار تعديل عقد تاسيس شركة القصور للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية.
٤. قرار تعديل عقد تاسيس شركة البرق للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية.
٥. قرار تعديل عقد تاسيس شركة الاشر للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية.
٦. قرار تعديل عقد تاسيس شركة نور الدر للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية.
٧. قرار تعديل عقد تاسيس شركة اليم للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية.
٨. قرار تعديل عقد تاسيس شركة العندليب للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية.
٩. قرار تعديل عقد تاسيس شركة الشراع للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية.
١٠. قرار تعديل بيان شركة دقة الرباط للتجارة والمقاولات العامة والمعلوماتية وخدمات الانترنت والشبكات والتدريب والتطوير والاعلام والنشر والتوزيع والبيث الفضائي والتلفازي /محدودة المسؤولية.
١١. اعلان دعوة اجتماع الهيئة العامة لشركة مصرف زين العراق الاسلامي للاستثمار /مساهمة خاصة.
١٢. قرار زيادة راسمال شركة طبيبات الصفا للمقاولات العامة المحدودة.
١٣. قرار زيادة راسمال شركة قصر الطي للمقاولات العامة والنقل العام /محدودة المسؤولية.
١٤. قرار تسجيل فرع شركة بارك واي العالمية للمقاولات (ش.ذ.م.م) (PARKWAY INTERNATIONAL CONTRACTING (L.L.C) المؤسسة في دولة الامارات العربية المتحدة.
١٥. عقد تاسيس شركة الكتاب للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة.
١٦. قرار دمج شركات محدودة بشركة الساري ليصبح اسمها (شركة الساري للصرافة المحدودة).
١٧. قرار تعديل عقد تاسيس شركة سور العريزية للتجارة والمقاولات العامة والنقل العام وتجهيز المواد الغذائية المحدودة.
١٨. قرار اجازة تاسيس شركة وهج كركوك للتجارة العامة ونتاج السلع البلاستيكية وخلايا التبريد الكارتوني/محدودة المسؤولية.
١٩. قرار اجازة تاسيس شركة فيض القسيم لصناعة ونتاج المواد الغذائية والانشائية والمعدنية والكيمياوية والنسجية/محدودة المسؤولية.
٢٠. قرار اجازة تاسيس شركة الاكمل للمقاولات والتجارة العامة وتاجير الاليات الثقيلة /محدودة المسؤولية.
٢١. قرار اجازة تاسيس شركة بغداد الهندسية للتجارة العامة والمقاولات العامة /محدودة المسؤولية.

العدد: ش / هـ /
التاريخ:

م / قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدودة

قدمت شركة الرباط للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية قراره الهيئة العامة المورخ في ٢٠٢٠/٢/٤ والمتضمن تعديل عقد تأسيس الشركة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ١٧٩/٥/٩ في ٢٠١٩/٥/٦ ليصبح منطوقها كالآتي :-

المادة الاولى: اسم الشركة :-

شركة الرباط للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية

المادة الثانية: مركز الشركة :

العراق - بغداد ولها وبعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي نقل المركز الرئيس الى مكان اخر داخل العراق.

المادة الثالثة: غرض الشركة وطبيعة العمل:

المساهمة في دعم وازدهار الاقتصاد الوطني من خلال الخدمات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبما يحقق اهداف وخطط الشركة مع الخضوع لقانون البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بنشاطها. ولها في سبيل تحقيق غرضها وهنفا مزاوله الانشطة التالية:

- ١- التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية على الا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٢- القيام بالتحويل المالي الداخلي على ان يكون الحد الاعلى للتحويل لا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٣- الدخول الي نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وحسب الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- ٤- الحصول على وكالة منفذ (POC) من شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني.
- ٥- فتح حسابات بالعملات الاجنبية والمحلية لدى المصارف المجازة داخل العراق والقيام بكافة المعاملات المالية المسموح بها .
- ٦- استيفاء العملات بالدينار العراقي عن عمليات التوسط والتحويل المالي .
- ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف المجازة حصرا بما لا يزيد عن ٥٠ % من رأسمالها لغرض توفير السيولة النقدية لتنفيذ اغراض الشركة بعد استحصال موافقة البنك المركزي .
- ٨- تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق نشاطها (من وسائل نقل مختلفة ، مباني) واجراء كافة التصرفات القانونية عليها مع مراعاة القوانين النافذة او التي تحل محلها .

اعلان

من شركة فننادق كربلاء المساهمة الخاصة
الى حضرات السادة المساهمين في الشركة المحترمين

م / اعلان دعوة اجتماع الهيئة العامة

عملا باحكام المادة ٨٧/ثانياً قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل، وتنفيذا لقرار مجلس ادارة الشركة في جلسته الاولى المنعقدة في ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٠ القاضي بعقد اجتماع موحد جديد للهيئة العامة للسنتين ٢٠١٧ و ٢٠١٨، يسرنا دعوتكم لحضور الاجتماع الذي تقرر عقده في الساعة العاشرة من صباح يوم **الجمعة الموافق ١٥/٤/٢٠٢٠** على قاعة مصرف العطاء الاسلامي / فرع الصدر / بغداد للنظر في جدول الاعمال الاتي:

- ١- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ و السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليهما.
- ٢- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ و السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليهما.
- ٣- الموافقة على اطفاء الخسائر المتحققة في سنة ٢٠١٧ و البالغة (١٤,١٨٨,٤٨٤) اربعة عشر مليوناً ومائة وثمانية وثمانون الفا واربعمئة واربعة وثمانون ديناراً من الارباح التراكمية .
- ٤- الموافقة على اطفاء الخسائر المتحققة في سنة ٢٠١٨ و البالغة (٤٧,٦١٨,٨٦٩) سبعة واربعون مليوناً وستمائة وثمانية عشر الفا وثمانمئة وتسعة وستون ديناراً من الارباح التراكمية.
- ٥- الاطلاع على المراحل المنجزة للمشروع الفندقي السياحي للشركة .
- ٦- اقرار تعيين مراقب حسابات لسنة ٢٠١٨ وتحديد اجوره .
- ٧- تعيين مراقب حسابات لسنة ٢٠١٩ وتحديد اجوره .
- ٨- ابراء ذمة السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة للسنتين ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

راجين التفضل بالحضور في الزمان والمكان المعينين وفي حال عدم تمكنكم من الحضور شخصياً انابه الغير من الاعضاء المساهمين وفق سند الاتية او توكيل الغير بوكاله مصدقة من كاتب عدل على ان تودع الاتيات والوكالات المصدقة لدى هيئة الاوراق المالية قبل ثلاثة ايام من الموعد المحدد للاجتماع ومراعاة احكام المادة (٩١) من القانون اعلاه وفي حالة عدم حصول النصاب القانوني يوجب الاجتماع الى الاسبوع التالي في نفس الزمان والمكان المعينين يوم **الجمعة** المصادف **١٥/٤/٢٠٢٠**.

مع التقدير



كريم محمد الشمري
رئيس مجلس الادارة

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات

العدد: ش / هـ /
التاريخ:

تعديل عقد التأسيس / لا يتم اي اجراء اي تعديل على عقد التأسيس من دون الموافقة المسبقة للبنك المركزي العراقي .

المادة الرابعة: راس مال الشركة :

راس مال الشركة (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون دينار فقط مقسم الى (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

اتي مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقاً لأحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

TDI

كتب في بغداد في اليوم الثالثون من شهر جمادى الاخر لسنة ١٤٤١ هـ
الموافق لليوم الرابع والعشرون من شهر شباط لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيفان

عد/ مسجل الشركات

٢٠٢٠/٢/٤

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات

العدد: ش / هـ /
التاريخ:

المحظورات / يحظر على الشركة القيام بالاتي :-

- ١- فتح حسابات لديها للمتعاملين معها باي شكل من الاشكال عدا حسابات التسويات الخاصة بنشاط الحوالات الداخلية والخارجية.
- ٢- منح القروض للزبائن او غيرهم او اي نوع من انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
- ٣- اصدار الكفالات او فتح الاعتمادات بجميع انواعها بالعملة المحلية والاجنبية.
- ٤- خصم الاوراق التجارية.
- ٥- المضاربة الغير مشروعة بالعملة الاجنبية باي طريقة او وسيلة كانت بما في ذلك اشاعة مزاعم او نشر وثائق غير صحيحة او القيام بأعمال من شأنها أحداث تأثيرات سلبية في التعامل بالعملة العراقية او الاجنبية تؤدي الى رفع اسعار صرفها او تخفيضها.
- ٦- اجراء عمليات الوساطة ببيع وشراء العملات الاجنبية على اساس الدفع الأجل.
- ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من المصارف غير المجازة من قبل هذا البنك .
- ٨- التعامل او التعاقد مع جهات غير مرخصة قانونياً .
- ٩- قيام الشركة بحفظ الامانات ايا كان نوعها مادية او عينية .
- ١٠- القيام بنشاط التحويل الخارجي.
- ١١- الاحتفاظ بأوليات و أوراق شركات اخرى او وثائق او محررات شخصية وغيرها لزيائنها او اوليات تخص حسابات او نشاطات اخرى لمديرها المفوض او معاونه او المساهمين فيها.
- ١٢- التعامل او التداول بالمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة .
- ١٣- القيام باي أنشطة او تقديم خدمات لا تتماشى مع الأنشطة والاعمال المسموح لها القيام بها .
- ١٤- اية اعمال تتعارض مع احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة ذات الصلة.

TDI



- ٨- تمكك واستتجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق نشاطها (من وسائل نقل مختلفة ، مبانى) واجراء كافة التصرفات القانونية عليها مع مراعاة القوانين النافذة او التي تحل محلها .
- المحظورات / يحظر على الشركة القيام بالاتي :-
- ١- فتح حسابات لديها للمتعاملين معها باي شكل من الاشكال عدا حسابات التسويات الخاصة بنشاط الحوالات الداخلية والخارجية.
 - ٢- منح القروض للزبائن او غيرهم او اي نوع من انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
 - ٣- اصدار الكفالات او فتح الاعتمادات بجميع انواعها بالعملة المحلية والاجنبية.
 - ٤- خصم الاوراق التجارية.
 - ٥- المضاربة الغير مشروعة بالعملة الاجنبية باي طريقة او وسيلة كانت بما في ذلك اشاعة مزاعم او نشر وثائق غير صحيحة او القيام بأعمال من شأنها احداث تأثيرات سلبية في التعامل بالعملة العراقية او الاجنبية تؤدي الى رفع اسعار صرفها او تخفيضها.
 - ٦- اجراء عمليات الوساطة ببيع وشراء العملات الاجنبية على اساس الدفع الاجل.
 - ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من المصارف غير المجازة من قبل هذا البنك .
 - ٨- التعامل او التعاقد مع جهات غير مرخصة قانونيا.
 - ٩- قيام الشركة بحفظ الامانات ايا كان نوعها مادية او عينية .
 - ١٠- القيام بنشاط التحويل الخارجي.
 - ١١- الاحتفاظ بأوليات و أوراق شركات اخرى او وثائق او محررات شخصية وغيرها لزيارتها او اوليات تخص حسابات او نشاطات اخرى لمديرها المفوض او معاونه او مساهمين فيها.
 - ١٢- التعامل او التداول بالمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة .
 - ١٣- القيام باي أنشطة او تقديم خدمات لا تتماشى مع الأنشطة والاعمال المسموح لها القيام بها .
 - ١٤- اية اعمال تتعارض مع احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة ذات الصلة.



م / قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدودة

قدمت شركة القصور للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية قراره الهيئة العامة المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/٤ والمتضمن تعديل عقد تأسيس الشركة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ١٧٩/٥/٩ في ٢٠١٩/٥/٦ ليصبح منطوقها كالآتي :-

المادة الاولى : اسم الشركة :-

شركة القصور للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية
المادة الثانية: مركز الشركة :

العراق- الكوت ولها ويعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي نقل المركز الرئيس الى مكان اخر داخل العراق.

المادة الثالثة: غرض الشركة وطبيعة العمل:

المساهمة في دعم وازدهار الاقتصاد الوطني من خلال الخدمات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبما يحقق اهداف وخطط الشركة مع الخضوع لقانون البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بنشاطها. ولها في سبيل تحقيق غرضها وهدفها موازلة الأنشطة التالية:

- ١- التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية على الا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٢- القيام بالتحويل المالي الداخلي على ان يكون الحد الاعلى للتحويل لا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٣- الدخول الى نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وحسب الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- ٤- الحصول على وكالة منفذ (POC) من شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني.
- ٥- فتح حسابات بالعملات الاجنبية والمحلية لدى المصارف المجازة داخل العراق والقيام بكافة المعاملات المالية المسموح بها .
- ٦- استيفاء العملات بالدينار العراقي عن عمليات التوسط والتحويل المالي .
- ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف المجازة حصرا بما لا يزيد عن ٥٠ % من رأسمالها لغرض توفير السيولة النقدية لتنفيذ اغراض الشركة بعد استحصال موافقة البنك المركزي .



العدد: ش / هـ /
التاريخ :

م / قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدودة

قدمت شركة البرق للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية قراره الهيئة العامة المورخ في ٢٠٢٠/٢/٤ والمتضمن تعديل عقد تأسيس الشركة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ١٧٩/٥/٩ في ٢٠١٩/٥/٦ ليصبح منظوقها كالآتي :-

المادة الاولى : اسم الشركة :

شركة البرق للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية

المادة الثانية: مركز الشركة :

العراق- الكوت ولها وبعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي نقل المركز الرئيس الى مكان اخر داخل العراق.

المادة الثالثة: غرض الشركة وطبيعة العمل:

المساهمة في دعم واثراء الاقتصاد الوطني من خلال الخدمات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبما يحقق اهداف وخطط الشركة مع الخضوع لقانون البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بنشاطها.

ولها في سبيل تحقيق غرضها وهدفها موازلة الانشطة التالية:

- ١- التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية على الا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٢- القيام بالتحويل المالي الداخلي على ان يكون الحد الاعلى للتحويل لا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٣- الدخول الى نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وحسب الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- ٤- الحصول على وكالة منفذ (POC) من شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني.
- ٥- فتح حسابات بالعملات الاجنبية والمحلية لدى المصارف المجازة داخل العراق والقيام بكافة المعاملات المالية المسموح بها .
- ٦- استيفاء العملات بالدينار العراقي عن عمليات التوسط والتحويل المالي .
- ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف المجازة حصرا بما لا يزيد عن ٥٠ % من رأسمالها لغرض توفير السيولة النقدية لتنفيذ اغراض الشركة بعد استحصال موافقة البنك المركزي .



العدد: ش / هـ /
التاريخ :

تعديل عقد التأسيس / لا يتم اي اجراء اي تعديل على عقد التأسيس من دون الموافقة المسبقة للبنك المركزي العراقي .

المادة الرابعة: راس مال الشركة :

راس مال الشركة (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون دينار فقط مقسم الى (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

اتي مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقا لاحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

كتب في بغداد في اليوم الثلاثون من شهر جمادي الاخر سنة ١٤٤١ هـ
الموافق لليوم الرابع والعشرون من شهر شباط سنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيفان

ع/ مسجل الشركات

٢٠٢٠/٢/٤ ع

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات

العدد: ش / هـ /
التاريخ :

تعديل عقد التأسيس / لا يتم اي اجراء اي تعديل على عقد التأسيس من دون الموافقة المسبقة للبنك المركزي العراقي .

المادة الرابعة: راس مال الشركة :

راس مال الشركة (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون دينار فقط مقسم الى (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

اني مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقاً لأحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

كتب في بغداد في اليوم الثلاثون من شهر جمادى الاخر لسنة ١٤٤١ هـ
الموافق لليوم الرابع والعشرون من شهر شباط لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيفان

ع/ مسجل الشركات

ع ٢٠٢٠/٢

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات

العدد: ش / م /
التاريخ :

٨- تملك واستحجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق نشاطها (من وسائل نقل مختلفة ، مباني) واجراء كافة التصرفات القانونية عليها مع مراعاة القوانين النافذة او التي تحل محلها .

المحظورات / يحظر على الشركة القيام بالاتي :-

١- فتح حسابات لديها للمعاملين معها باي شكل من الاشكال عدا حسابات التسويات الخاصة بنشاط الحوالات الداخلية والخارجية.

٢- منح القروض للزبائن او غيرهم او اي نوع من انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .

٣- اصدار الكفالات او فتح الاعتمادات بجميع انواعها بالعملة المحلية والاجنبية.

٤- خصم الاوراق التجارية.

٥- المضاربة الغير مشروعة بالعملة الاجنبية باي طريقة او وسيلة كانت بما في ذلك اشاعة مزاعم او نشر وثائق غير صحيحة او القيام بأعمال من شأنها احداث تأثيرات سلبية في التعامل بالعملة العراقية او الاجنبية تؤدي الى رفع اسعار صرفها او تخفيضها.

٦- اجراء عمليات الوساطة ببيع وشراء العملات الاجنبية على اساس الدفع الاجل.

٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من المصارف غير المجازة من قبل هذا البنك .

٨- التعامل او التعاقد مع جهات غير مرخصة قانونياً.

٩- قيام الشركة بحفظ الامانات ايا كان نوعها مادية او عينية .

١٠- القيام بنشاط التحويل الخارجي.

١١- الاحتفاظ بأوليات و أوراق شركات اخرى او وثائق او محررات شخصية وغيرها لزيانها او اوليات تخص حسابات او نشاطات اخرى لمديرها المفوض او معاونه او المساهمين فيها.

١٢- التعامل او التداول بالمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة .

١٣- القيام باي أنشطة او تقديم خدمات لا تتماشى مع الأنشطة والاعمال المسموح لها القيام بها .

١٤- اية اعمال تتعارض مع احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة ذات الصلة.



المحظورات / يحظر على الشركة القيام بالاتي :-

- ١- فتح حسابات لديها للمتعاملين معها بأي شكل من الاشكال عدا حسابات التسويات الخاصة بنشاط الحوالات الداخلية والخارجية.
 - ٢- منح القروض للزبائن او غيرهم او اي نوع من انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
 - ٣- اصدار الكفالات او فتح الاعتمادات بجميع انواعها بالعملة المحلية والاجنبية.
 - ٤- خصم الاوراق التجارية.
 - ٥- المضاربة الغير مشروعة بالعملة الاجنبية باي طريقة او وسيلة كانت بما في ذلك اشاعة مزاعم او نشر وثائق غير صحيحة او القيام باعمال من شانها تاثيرات سلبية في التعامل بالعملة العراقية او الاجنبية تؤدي الى رفع اسعار صرفها او تخفيضها.
 - ٦- اجراء صليبات الوساطة ببيع وشراء العملات الاجنبية على اساس الدفع الاجل.
 - ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من المصارف غير المجازة من قبل هذا البنك .
 - ٨- التعامل او التعاقد مع جهات غير مرخصة قانونيا .
 - ٩- قيام الشركة بحفظ الامانات ايا كان نوعها مادية او عينية .
 - ١٠- القيام بنشاط التحويل الخارجي.
 - ١١- الاحتفاظ بأوليات و أوراق شركات اخرى او وثائق او محررات شخصية وغيرها لزيارتها او اوليات تخص حسابات او نشاطات اخرى لمديرها المفوض او معاونه او المساهمين فيها.
 - ١٢- التعامل او التداول بالمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة .
 - ١٣- القيام باي أنشطة او تقديم خدمات لا تتماشى مع الأنشطة والاصال المسموح لها القيام بها .
 - ١٤- اية افعال تتعارض مع احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة غسل الاموال وتحويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة ذات الصلة.
- تعديل عقد التأسيس / لا يتم اي اجراء اي تعديل على عقد التأسيس من دون الموافقة المسبقة للبنك المركزي العراقي .



م / قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدودة

قدمت شركة الاشر للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية قراره الهيئة العامة المؤرخ في ٢٠٢٠/١/١٤ والمتضمن تعديل عقد تأسيس الشركة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ١٧٩/٥/٩ في ٢٠١٩/٥/٦ ليصبح منطوقها كالآتي :-

المادة الاولى : اسم الشركة :

شركة الاشر للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية
المادة الثانية: مركز الشركة :

العراق- بغداد ولها وبعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي نقل المركز الرئيس الى مكان اخر داخل العراق.

المادة الثالثة: غرض الشركة وطبيعة العمل:

المساهمة في دعم واتماء الاقتصاد الوطني من خلال الخدمات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبما يحقق اهداف وخطط الشركة مع الخضوع لقانون البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بنشاطها. ولها في سبيل تحقيق غرضها وهدفها مزاولة الأنشطة التالية:

- ١- التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية على الا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٢- القيام بالتحويل المالي الداخلي على ان يكون الحد الاعلى للتحويل لا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٣- الدخول الى نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وحسب الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- ٤- الحصول على وكالة منفذ (POC) من شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني.
- ٥- فتح حسابات بالعملات الاجنبية والمحلية لدى المصارف المجازة داخل العراق والقيام بكافة المعاملات المالية المسموح بها .
- ٦- استيفاء العملات بالدينار العراقي عن عمليات التوسط والتحويل المالي .
- ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف المجازة حصرا بما لا يزيد عن ٥٠ % من رأسمالها لغرض توفير السيولة النقدية لتنفيذ اغراض الشركة بعد استحصال موافقة البنك المركزي .
- ٨- تملك واستحجار الاموال المنقولة وغير المنقولة لتتحقق نشاطها (من وسائل نقل مختلفة ، مبانى) واجراء كافة التصرفات القانونية عليها مع مراعاة القوانين النافذة او التي تحل محلها .



العدد: ش / هـ /
التاريخ:

م / قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدودة

قدمت شركة نور الدر للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية قراره الهيئة العامة المورخ في ٢٠٢٠/٢/١٧ والمتضمن تعديل عقد تأسيس الشركة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ١٧٩/٥/٩ في ٢٠١٩/٥/٦ ليصبح منظوقها كالاتي :-

المادة الاولى: اسم الشركة :-

شركة نور الدر للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية

المادة الثانية: مركز الشركة :

العراق- بغداد ولها وبعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي نقل المركز الرئيس الى مكان اخر داخل العراق.

المادة الثالثة: غرض الشركة وطبيعة العمل:

المساهمة في دعم وازدهار الاقتصاد الوطني من خلال الخدمات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبما يحقق اهداف وخطط الشركة مع الخضوع لقانون البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بنشاطها. ولها في سنبل تحقيق غرضها وهدفها مواصلة الانشطة التالية:

- ١- التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية على الا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٢- القيام بالتحويل المالي الداخلي على ان يكون الحد الاعلى للـ"بول" لا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٣- الدخول الى نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وحسب الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- ٤- الحصول على وكالة منفذ (POC) من شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني.
- ٥- فتح حسابات بالعملات الاجنبية والمحلية لدى المصارف المجازة داخل العراق والقيام بكافة المعاملات المالية المسموح بها .
- ٦- استيفاء العملات بالدينار العراقي عن عمليات التوسط والتحويل المالي .
- ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف المجازة حصرا بما لا يزيد عن ٥٠ % من رأسمالها لغرض توفير السيولة النقدية لتنفيذ اغراض الشركة بعد استحصال موافقة البنك المركزي .
- ٨- تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة للتحقيق نشاطها (من وسائل نقل مختلفة ، مبانى) واجراء كافة التصرفات القانونية عليها مع مراعاة القوانين النافذة او التي تحل محلها .



العدد: ش / هـ /
التاريخ:

المادة الرابعة: راس مال الشركة :

راس مال الشركة (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون دينار فقط مقسم الى (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

اني مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقا لاحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

كتب في بغداد في اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٤٤١ هـ
الموافق لليوم الاول من شهر اذار سنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيقان

ع/ مسجل الشركات

٢٠٢٠/٣/١

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات

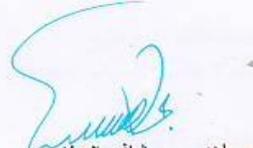
العدد: ش / هـ /
التاريخ:

المادة الرابعة: رأس مال الشركة :

رأس مال الشركة (٥٠٠ .٠٠٠ .٠٠٠) خمسمائة مليون دينار فقط مقسم الى (٥٠٠ .٠٠٠ .٠٠٠) خمسمائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

اني مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقا لأحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

كتب في بغداد في اليوم	السادس	من شهر	رجب	لسنة ١٤٤١ هـ	TDI
الموافق لنيوم	الاول	من شهر	اذر	لسنة ٢٠٢٠ م	TDI


مجاهد محمد شافي الجيفان
ع/ مسجل اشركات
٢٠٢٠/٣/ ١

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات

العدد: ش / هـ /
التاريخ:

المحظورات / يحظر على الشركة القيام بالاتي :-

- ١- فتح حسابات لديها للمتعاملين معها باي شكل من الاشكال عدا حسابات التسويات الخاصة بنشاط الحوالات الداخلية والخارجية.
 - ٢- منح القروض للزبائن او غيرهم او اي نوع من انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
 - ٣- اصدار الكفالات او فتح الاعتمادات بجميع انواعها بالعملة المحلية والاجنبية.
 - ٤- خصم الاوراق التجارية.
 - ٥- المضاربة الغير مشروعة بالعملة الاجنبية باي طريقة او وسيلة كانت بما في ذلك اشاعة مزاعم او نشر وثائق غير صحيحة او القيام بأعمال من شأنها احداث تأثيرات سلبية في التعامل بالعملة العراقية او الاجنبية تؤدي الى رفع اسعار صرفها او تخفيضها.
 - ٦- اجراء عمليات الوساطة ببيع وشراء العملات الاجنبية على اساس الدفع الاجل.
 - ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من المصارف غير المجازة من قبل هذا البنك .
 - ٨- التعامل او التعاقد مع جهات غير مرخصة قانونيا.
 - ٩- قيام الشركة بحفظ الامانات ايا كان نوعها مادية او عينية .
 - ١٠- القيام بنشاط التحويل الخارجي.
 - ١١- الاحتفاظ بأوليات و أوراق شركات اخرى او وثائق او محررات شخصية وغيرها لزيانها او اوليات تخص حسابات او نشاطات اخرى لمديرها المفوض او معاونه او المساهمين فيها.
 - ١٢- التعامل او التداول بالمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة .
 - ١٣- القيام باي أنشطة او تقديم خدمات لا تتماشى مع الأنشطة والاعمال المسموح لها القيام بها :
 - ١٤- اية اعمال تتعارض مع احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة ذات الصلة.
- تعديل عقد التأسيس / لا يتم اي اجراء اي تعديل على عقد التأسيس من دون الموافقة المسبقة للبنك المركزي العراقي .



المحظورات / يحظر على الشركة القيام بالاتي :-

- 1- فتح حسابات لديها للمتعاملين معها باي شكل من الاشكال عدا حسابات التسويات الخاصة بنشاط الحوالات الداخلية والخارجية.
 - 2- منح القروض للزبائن او غيرهم او اي نوع من انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
 - 3- اصدار الكفالات او فتح الاعتمادات بجميع انواعها بالعملة المحلية والاجنبية.
 - 4- خصم الاوراق التجارية.
 - 5- المضاربة الغير مشروعة بالعملة الاجنبية باي طريقة او وسيلة كانت بما في ذلك اشاعة مزاعم او نشر وثائق غير صحيحة او القيام بأعمال من شأنها احداث تأثيرات سلبية في التعامل بالعملة العراقية او الاجنبية تؤدي الى رفع اسعار صرفها او تخفيضها.
 - 6- اجراء عمليات الوساطة ببيع وشراء العملات الاجنبية على اساس الدفع الاجل.
 - 7- الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من المصارف غير المجازة من قبل هذا البنك .
 - 8- التعامل او التعاقد مع جهات غير مرخصة قانونيا.
 - 9- قيام الشركة بحفظ الامانات ايا كان نوعها مادية او عينية .
 - 10- القيام بنشاط التحويل الخارجي.
 - 11- الاحتفاظ بأوليات و أوراق شركات اخرى او وثائق او محررات شخصية وغيرها لزيارتها او اوليات تخص حسابات او نشاطات اخرى لمديرها المفوض او معاونه او المساهمين فيها.
 - 12- التعامل او التداول بالمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة .
 - 13- القيام باي أنشطة او تقديم خدمات لا تتماشى مع الأنشطة والاصال المسموح لها القيام بها ..
 - 14- اية اعمال تعارض مع احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة ذات الصلة.
- تعديل عقد التأسيس / لا يتم اي اجراء اي تعديل على عقد التأسيس من دون الموافقة المسبقة للبنك المركزي العراقي .



م / قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدودة

قدمت شركة اليم للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية قراره الهيئة العامة المورخ في ٢٠٢٠/٢/١٧ والمتضمن تعديل عقد تأسيس الشركة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ١٧٩/٥/٩ في ٢٠١٩/٥/٦ ليصبح منطوقها كالآتي :-

المادة الاولى : اسم الشركة :-

شركة اليم للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية
المادة الثانية: مركز الشركة :

العراق- بغداد ولها وبعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي نقل المركز الرئيس الى مكان اخر داخل العراق.
المادة الثالثة: غرض الشركة وطبيعة العمل:

المساهمة في دعم وانماء الاقتصاد الوطني من خلال الخدمات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبما يحقق اهداف وخطط الشركة مع الخضوع لقانون البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بنشاطها. ولها في سبيل تحقيق غرضها وهدفها مزاولة الأنشطة التالية:

- 1- التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية على الا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- 2- القيام بالتحويل المالي الداخلي على ان يكون الحد الاعلى للتحويل لا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- 3- الدخول الى نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وحسب الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي .
- 4- الحصول على وكالة منفذ (POC) من شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني.
- 5- فتح حسابات بالعملات الاجنبية والمحلية لدى المصارف المجازة داخل العراق والقيام بكافة المعاملات المالية المسموح بها .
- 6- استيفاء العملات بالدينار العراقي عن عمليات التوسط والتحويل المالي .
- 7- الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف المجازة حصرا بما لا يزيد عن ٥٠ % من رأسمالها لغرض توفير السيولة النقدية لتنفيذ اغراض الشركة بعد استحصال موافقة البنك المركزي .
- 8- تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق نشاطها (من وسائل نقل مختلفة ، مباني) واجراء كافة التصرفات القانونية عليها مع مراعاة القوانين النافذة او التي تحل محلها .



العدد: ش / ٥٥ /
التاريخ:

م / قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدودة

قدمت شركة العندليب للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية قراره الهيئة العامة المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٨ والمتضمن تعديل عقد تأسيس الشركة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ١٧٩/٥/٩ في ٢٠١٩/٥/٦ ليصبح منطوقها كالآتي :-

المادة الاولى: اسم الشركة :-

شركة العندليب للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية
المادة الثانية: مركز الشركة :

العراق - بغداد ولها وبعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي نقل المركز الرئيس الى مكان اخر داخل العراق.

المادة الثالثة: غرض الشركة وطبيعة العمل:

المساهمة في دعم واثراء الاقتصاد الوطني من خلال الخدمات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبما يحقق اهداف وخطط الشركة مع الخضوع لقانون البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بنشاطها. ولها في سبيل تحقيق غرضها وهدفها موازاة الانشطة التالية:

- ١- التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية على الا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٢- القيام بالتحويل المالي الداخلي على ان يكون الحد الاعلى للتحويل لا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- ٣- الدخول الى نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وحسب الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- ٤- الحصول على وكالة منفذ (POC) من شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني.
- ٥- فتح حسابات بالعملات الاجنبية والمحلية لدى المصارف المجازة داخل العراق والقيام بكافة المعاملات المالية المسموح بها .
- ٦- استيفاء العملات بالدينار العراقي عن عمليات التوسط والتحويل المالي .
- ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف المجازة حصرا بما لا يزيد عن ٥٠ % من رأسمالها لغرض توفير السيولة النقدية لتنفيذ اغراض الشركة بعد استحصال موافقة البنك المركزي .
- ٨- تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق نشاطها (من وسائل نقل مختلفة ، مباني) واجراء كافة التصرفات القانونية عليها مع مراعاة القوانين النافذة او التي تحل محلها .



العدد: ش / ٥٥ /
التاريخ:

المادة الرابعة: رأس مال الشركة :

رأس مال الشركة (٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠) خمسمائة مليون دينار فقط مقسم الى (٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠) خمسمائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

الي مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقا لأحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

كتب في بغداد في اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٤٤١ هـ
الموافق لليوم الاول من شهر اذار سنة ٢٠٢٠ هـ

مجاهد محمد شافي العيفان

ع/ مسجل الشركات

٢٠٢٠/٣/١



المادة الرابعة: رأس مال الشركة :

رأس مال الشركة (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون دينار فقط مقسم الى (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

اني مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقاً لأحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

كتب في بغداد في اليوم السادس من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ
الموافق لليوم الاول من شهر اذار لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيفان
ع/ مسجل الشركات
٢٠٢٠/٣/



المحظورات / يحظر على الشركة القيام بالاتي :-

- ١- فتح حسابات لديها للمتعاملين معها باي شكل من الاشكال عدا حسابات التسويات الخاصة بنشاط الحوالات الداخلية والخارجية.
- ٢- منح القروض للزبائن او غيرهم او اي نوع من انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
- ٣- اصدار الكفالات او فتح الاعتمادات بجميع انواعها بالعملة المحلية والاجنبية.
- ٤- خصم الاوراق التجارية.
- ٥- المضاربة الغير مشروعة بالعملة الاجنبية باي طريقة او وسيلة كانت بما في ذلك اشاعة مزاعم او نشر وثائق غير صحيحة او القيام بأعمال من شأنها احداث تأثيرات سلبية في التعامل بالعملة العراقية او الاجنبية تؤدي الى رفع اسعار صرفها او تخفيضها.
- ٦- اجراء عمليات الوساطة ببيع وشراء العملات الاجنبية على اساس الدفع الاجل.
- ٧- الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من المصارف غير المجازة من قبل هذا البنك .
- ٨- التعامل او التعاقد مع جهات غير مرخصة قانونياً.
- ٩- قيام الشركة بحفظ الامانات ايا كان نوعها مادية او عينية .
- ١٠- القيام بنشاط التحويل الخارجي.
- ١١- الاحتفاظ بأوليات و اوراق شركات اخرى او وثائق او محررات شخصية وغيرها لزيانتها او اوليات تخص حسابات او نشاطات اخرى لمديرها المفوض او معاونه او المساهمين فيها.
- ١٢- التعامل او التداول بالمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة .
- ١٣- القيام باي أنشطة او تقديم خدمات لا تتماشى مع الأنشطة والاعمال المسموح لها القيام بها .
- ١٤- اية اعمال تتعارض مع احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة ذات الصلة.

تعديل عقد التأسيس / لا يتم اي اجراء اي تعديل على عقد التأسيس من دون الموافقة المسبقة للبنك المركزي العراقي .



المحظورات / يحظر على الشركة القيام بالاتي :-

- 1- فتح حسابات لديها للمتعاملين معها بأي شكل من الاشكال عدا حسابات التسويات الخاصة بنشاط الحوالات الداخلية والخارجية.
- 2- منح القروض للزبائن او غيرهم او اي نوع من انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
- 3- اصدار الكفالات او فتح الاعتمادات بجميع انواعها بالعملة المحلية والاجنبية.
- 4- خصم الاوراق التجارية.
- 5- المضاربة الغير مشروعة بالعملة الاجنبية بأي طريقة او وسيلة كانت بما في ذلك اشاعة مزاعم او نشر وثائق غير صحيحة او القيام بأعمال من شأنها احدث تأثيرات سلبية في التعامل بالعملة العراقية او الاجنبية تؤدي الى رفع اسعار صرفها او تخفيضها.
- 6- اجراء عمليات الوساطة ببيع وشراء العملات الاجنبية على اساس الدفع الاجل.
- 7- الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من المصارف غير المجازة من قبل هذا البنك .
- 8- التعامل او التعاقد مع جهات غير مرخصة قانونيا.
- 9- قيام الشركة بحفظ الامانات ايا كان نوعها مادية او عينية .
- 10- القيام بنشاط التحويل الخارجي.
- 11- الاحتفاظ بأوليات و اوراق شركات اخرى او وثائق او محررات شخصية وغيرها لزيائنها او اوليات تخص حسابات او نشاطات اخرى لمديرها المفوض او معاونه او المساهمين فيها.
- 12- التعامل او التداول بالمسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة .
- 13- القيام بأي أنشطة او تقديم خدمات لا تتماشى مع الأنشطة والاعمال المسموح لها القيام بها .
- 14- اية اعمال تتعارض مع احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة ذات الصلة.

TDI



م / قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدودة

قدمت شركة الشراخ للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية قراره الهيئة العامة المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/٤ والمتضمن تعديل عقد تأسيس الشركة وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم الرقم ١٧٩/٥/٩ في ٢٠١٩/٥/٦ ليصبح منظوقها كالآتي :-

المادة الاولى : اسم الشركة : -

شركة الشراخ للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة المسؤولية
المادة الثانية: مركز الشركة :

العراق- بغداد ولها وبعد استحصاا موافقة البنك المركزي العراقي نقل المركز الرئيس الى مكان اخر داخل العراق.
المادة الثالثة: غرض الشركة وطبيعة العمل:

المساهمة في دعم واثماء الاقتصاد الوطني من خلال الخدمات التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وبما يحقق اهداف وخطط الشركة مع الخضوع لقانون البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بنشاطها. ولها في سبيل تحقيق غرضها وهدفها موازاة الأنشطة التالية:

- 1- التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية على الا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- 2- القيام بالتحويل المالي الداخلي على ان يكون الحد الاعلى للتحويل لا يتجاوز رأسمالها واحتياطياتها لليوم الواحد .
- 3- الدخول الى نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وحسب الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- 4- الحصول على وكالة منفذ (POC) من شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني.
- 5- فتح حسابات بالعملات الاجنبية والمحلية لدى المصارف المجازة داخل العراق والقيام بكافة المعاملات المالية المسموح بها .
- 6- استيفاء العملات بالدينار العراقي عن عمليات التوسط والتحويل المالي .
- 7- الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف المجازة حصرا بما لا يزيد عن ٥٠ % من رأسمالها لغرض توفير السيولة النقدية لتنفيذ اغراض الشركة بعد استحصاا موافقة البنك المركزي .
- 8- تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق نشاطها (من وسائل نقل مختلفة ، مباني) واجراء كافة التصرفات القانونية عليها مع مراعاة القوانين النافذة او التي تحل محلها .

TDI



قرار تعديل بيان شركة محدودة

قدمت شركة (دقة الرباط لخدمات الانترنت والشبكات والمعلوماتية والاعلام والنشر والتوزيع والبيث الفضائي والتلفازي محدودة المسؤولية) قرار الهيئة العامة في ٢٠١٩/١٠/٨ والمتضمن تعديل المادة الاولى من بيان تأسيس ذلك بتغير اسمها ليصبح منطوقيا :-
المادة الاولى- اسم الشركة (دقة الرباط للتجارة والمقاولات العامة والمعلوماتية وخدمات الانترنت والشبكات والتدريب والتطوير والاعلام والنشر والتوزيع والبيث الفضائي والتلفازي محدودة المسؤولية) تعديل المادة الثالثة- غرض الشركة وطبيعة العمل وذلك باضافة نشاط التجارة والمقاولات العامة ليصبح غرضها الوارد في المادة الثالثة كالتالي :-
والمساهمة في استثمار رؤوس الاموال في مجال التجارة العامة ومزاولة كافة الاعمال التجارية واستيراد والتصدير للسلع والبضائع وفقا لقانون التجارة رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ ومراعاة القرارات والتعليمات بموجبه.

المساهمة في استثمار رؤوس الاموال في مجال المقاولات العامة الانشائية والكهربائية والميكانيكية وفي انشاء وصيانة وهدم المباني بأنواعها وأنشاء وصيانة الطرق والجسور والمطارات والسدود والخزانات ومشاريع السري والبزل والموائج واعمال الماء والمجاري والاعمال الكهربائية والميكانيكية المكتملة لها ونصب وتركيب محطات توليد الكهرباء ومحطات الضخ والتأسيسات الكهربائية والبدالات الهوائيات واعمال التكييف ونصب وصيانة المصافي والابراج والتركيبات والهيكل المعدنية وكافة الاعمال التي تدخل في هذا الاختصاص بأنواعها .

المساهمة في استثمار رؤوس الاموال في مجال التدريب والتطوير والتأهيل للمواد البشرية من خلال توفير الخبرات الفنية من مدربين واستشاريين في مجال تطوير والتدريب وتشمل اعداد وتنفيذ دورات تطوير وتدريب المسواد البشرية (القيادية والادارية والمالية والاعلامية وغيرها) لمختلف الاختصاصات الوظيفية وفي مختلف المجالات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص وتوفير كل متطلبات هذه المؤسسات

انسي مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان يتم نشره طبقا لاحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ
لموافق لليوم الحادي عشر من شهر اذار لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيقلان
ع/ مسجل الشركات
٢٠٢٠/٣/



تعديل عقد التأسيس / لا يتم اي اجراء اي تعديل على عقد التأسيس من دون الموافقة المسبقة للبنك المركزي العراقي .

المادة الرابعة: رأس مال الشركة :

رأس مال الشركة (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون دينار فقط مقسم الى (٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) خمسمائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

اتي مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقا لاحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

كتب في بغداد في اليوم الثلاثون من شهر جمادي الاخر لسنة ١٤٤١ هـ
الموافق لليوم الرابع والعشرون من شهر شباط لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيقلان
ع/ مسجل الشركات
٢٠٢٠/٢/



ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية واجب وطني

دائرة تسجيل الشركات
قسم المراقبة والتفتيش

قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدوده

قدم مالك اسهم شركة طبيبات الصفا للمقاولات العامة المحدودة قرارها المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/٥ والمتضمن تعديل المادة الرابعة من عقد تأسيسها بزيادة رأسمالها من (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار الى (٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ملياران ومائة مليون دينار وذلك باصدار اسهم جديده مقدارها (١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مليار ومائة مليون سهم ليصبح منظوقها كالآتي:

المادة الرابعة :-

رأسمال الشركة : (٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ملياران ومائة مليون دينار مقسم الى (٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ملياران ومائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

اني مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقا لاحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ الموافق لليوم الحادي عشر من شهر اذار لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيفان
ع/ مسجل الشركات
٢٠٢٠/٣/١١

E.MAIL- businessregister_iraq@yahoo.com
br@mot.gov.iq
tasjeel@mot.gov.iq

البريد الالكتروني



دائرة تسجيل الشركات
قسم الشركات المساهمة

مساهمي شركة مصرف زين العراق الاسلامي للاستثمار/ مساهمة خاصة الكرام

م/ اعلان دعوة الهيئة العامة للاجتماع

تحية طيبة ..

استنادا لأحكام المادة (٨٧/ثالثا) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة لشركتكم (شركة مصرف زين العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل/مساهمة خاصة) الذي سيعقد في بغداد/ الكرادة /عرصات الهندية/حي بابل / محلة ٩٢٥ /زقاق ٣٢ /دار ١٢٤ في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء المصادف ٢٠٢٠/ ٤/ ٤ وذلك لمناقشة جدول الاعمال الاتي:-

* انتخاب سبعة اعضاء اصليين ومثلهم احتياط لعضوية مجلس الإدارة .

راجين حضوركم اصالة او انابة احد المساهمين بموجب سند الاتاية او توكيل الغير بموجب وكالة مصدقة عن كاتب العدل على ان تودع الاتايات والوكالات لدى هيئة الاوراق المالية قبل ثلاث ايام في الاقل من الموعد المحدد للاجتماع استنادا لأحكام المادة (٩١) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل مستصحين معكم شهادة الاسهم الاصلية الصادرة من الشركة وفي حال عدم حصول النصاب القانوني يؤجل الاجتماع الى الاسبوع التالي يوم ٢٠٢٠/٤/٨ المصادف ٢٠٢٠/٤/٨ في نفس الزمان والمكان المعينين .. مع التقدير .

مع التقدير ..

مجاهد محمد شافي العيفان
ع/ مسجل الشركات
٢٠٢٠/ ٣ / ١١

REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade
Registrar of companies



جمهورية العراق
وزارة التجارة
إدارة تسجيل الشركات

Foreign Companies Section
CD : 5733
Date : 11/03/2020

قسم الشركات الأجنبية
م.ش : ٥٧٣٣
التاريخ : ٢٠٢٠/٠٣/١١

قرار تسجيل فرع شركة أجنبية

Approval of Registration of Foreign Company's branch

استنادا لاحكام المادة (3 - أولا) من نظام فروع الشركات الاجنبية رقم (2) لسنة 2017.

اني مسجل الشركات قررت الموافقة على تسجيل فرع في العراق لشركة :-

بارك واي العالمية للمقاولات (ش.ذ.م.م)

PARKWAY INTERNATIONAL CONTRACTING (L.L.C)

المؤسسة في دولة الامارات العربية المتحدة

صدر في بغداد لليوم ١١ من شهر آذار لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيفان

مسجل الشركات

٢٠٢٠ / ٣ / ١١



REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade



جمهورية العراق
وزارة التجارة

دائرة تسجيل الشركات
قسم المراقبة والتفتيش
ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية واجب وطني

قرار تعديل بيان تأسيس شركة محدوده المسؤولية

قدم مالك اسهم شركة قصر الطي للمقاولات العامة والنقل العام محدوده المسؤولية قراره المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/٢٢ والمتضمن تعديل المادة الرابعة من بيان تأسيسها بزيادة رأسمالها من (٣.٠٠٠.٠٠٠) ثلاث مليارات دينار الى (٥.٠٠٠.٠٠٠) خمسة مليارات دينار وذلك باصدار اسهم جديده مقدارها (٢.٠٠٠.٠٠٠) ملياران سهم ليصبح منطوقها كالآتي:

المادة الرابعة :-

رأسمال الشركة : (٥.٠٠٠.٠٠٠) خمسة مليارات دينار مقسم الى (٥.٠٠٠.٠٠٠) خمسة مليارات سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

اني مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان ينشر طبقا لاحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ الموافق لليوم الحادي عشر من شهر آذار لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيفان

ع/ مسجل الشركات

٢٠٢٠/٣/١١

E.MAIL- businessregister_iraq@yahoo.com
br@mot.gov.iq
tasjeel@mot.gov.iq

البريد الالكتروني

عقد تأسيس شركة الكتاب للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية

اولاً: اسم الشركة : الكتاب للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية

ثانياً: مركز الشركة (العراق - بغداد) ولها بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي القيام بالاتي:

١. فتح فروع لها داخل العراق وفق متطلبات البنك المركزي العراقي .
٢. نقل المركز الرئيسي او اي من فروعها الى مكان اخر داخل العراق .
٣. خلق او نمج اي فرع تابع لها .

ثالثاً: غرض الشركة ونشاطها

المساهمة في دعم واثراء الاقتصاد الوطني من خلال ممارسة اعمال الصرافة وبما يحقق اهداف وخطط الشركة مع الخضوع لقانون البنك المركزي العراقي والقوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بنشاطها العمل كوكيل لتوسيق البطاقات المسبقة الدفع.

رابعاً: نشاط الشركة

ولها في سبيل تحقيق غرضها وهدفها مزاولة الانشطة التالية :

١. لها الحق في زيادة راس مالها وفقاً لما جاء بقانون الشركات النافذ .
٢. التوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية على الا يتجاوز رسامالها واحتياطها لليوم الواحد .
٣. القيام بالتحويل المالي الداخلي على ان يكون الحد الاعلى للتحويل لا يتجاوز رسامالها واحتياطها لليوم الواحد .
٤. الدخول الى نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية وحسب الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي
٥. الحصول على وكالة منفذ (poc) من شركات مزودي خدمة الدفع الالكتروني .
٦. العمل كوكيل ثانوي لشركات التحويل الالكتروني العالمية مثل (Union, Mony Gram) .
٧. القيام بالتحويل المالي الخارجي وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العراقي .
٨. العمل كوكيل لتوسيق البطاقات المسبقة الدفع .
٩. فتح حسابات بالعملات الاجنبية والمحلية لدى المصارف المجازة داخل العراق والقيام بكافة المعاملات المالية المسموح بها .
١٠. تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق نشاطها (من وسائل نقل مختلفة مبانى) واجراء كافة التصرفات القانونية عليها مع مراعاة القوانين النافذة او التي تحل محلها .
١١. استيفاء العمولات بالدينار العراقي عن عمليات التوسط والتحويل المالي .

١٢.

الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف المجازة حصراً بما لا يزيد على ٥٠% من رسامالها لغرض توفير السيولة النقدية لتنفيذ اغراض الشركة بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي .

يحظر على الشركة القيام بالاتي :

- ١) فتح حسابات لديها للمتعاملين معها باي شكل من الاشكال عدا حسابات التسويات الخاصة بنشاط الحوالات الداخلية والخارجية (الحوالات التي تنفذ عبر شركات التحويل المالي الالكتروني العالمية المشار اليها اعلاه) .
- ٢) منح القروض للزبائن وغيرهم او اي نوع من انواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة .
- ٣) اصدار الكفالات او فتح الاعتمادات بجميع انواعها بالعملة المحلية او الاجنبية .
- ٤) خصم الاوراق التجارية .
- ٥) المضاربة غير المشروعة بالعملة الاجنبية باي طريقة او وسيلة بما في ذلك اشاعة مزاعم او نشر وثائق غير صحيحة او القيام بأعمال من شأنها احداث تأثيرات سلبية في التعامل بالعملة العراقية او الاجنبية تؤدي الى رفع اسعار صرفها او تخفيضها .
- ٦) اجراء عملية الوساطة لبيع وشراء العملة الاجنبية على اساس الدفع بالاجل .
- ٧) الحصول على تسهيلات ائتمانية بصورة مباشرة او غير مباشرة من المصارف غير المجازة من قبل هذا البنك .
- ٨) التعامل او التعاقد مع جهات غير مرخصة قانونياً .
- ٩) قيام الشركة بحفظ الامانات ايا كانت نوعها مادياً او عينياً .
- ١٠) القيام بنشاط التحويل الخارجي .
- ١١) الاحتفاظ بالوليات واوراق شركات اخرى او وثائق او محررات شخصية وغيرها لزيانها او اوليات تخص حسابات او نشاطات اخرى لمديرها المفوض او معاونه او المساهمين فيها .
- ١٢) التعامل او التداول في المسكوكات الذهبية والمعادن الثمينة .
- ١٣) القيام بأية أنشطة او تقديم خدمات لا تتماشى مع الأنشطة والاعمال المسموح لها بالقيام بها .
- ١٤) اية اعمال تتعارض مع احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل والقوانين والانظمة والتعليمات والضوابط النافذة ذات الصلة .



العدد: ش / هـ /
التاريخ:

م / قرار دمج شركات محدودة

قدمت شركة الساري للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة قرارها المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٨
وشركة المسلم للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة قرارها المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٨
وشركة الشريان للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة قرارها المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٨
وشركة الغاية للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة قرارها المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٨
وشركة البلاسم للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة قرارها المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٨
المتضمنة المصادقة على دمجها بشركة (الساري للتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية المحدودة) والتي وافقت
هي الاخرى على الدمج بموجب قرارها المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٨ لتبقى الشركة الاخيرة محتقظة بشخصيتها المعنوية
وتعديل عقد تاسيسها بما فيه اسمها وعقدها التاسيسي ليصبح اسمها كالاتي:

شركة الساري للتصرفة المحدودة

اني مسجل الشركات صادقت على التعديل ودمج الشركات اعلاه وبالكيفية المبينة في القرارات اعلاه على ان ينشر
طبقاً لاحكام المادة (١٥٠/ثالثاً) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

كتب في بغداد في اليوم الرابع عشر من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ
الموافق لليوم التاسع من شهر اذار لسنة ٢٠٢٠ هـ

مجاهد محمد شافي العيفان
عد/ مسجل الشركات

خامساً : رأسمال الشركة :

رأس مال الشركة ((٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠)) مليارين وخمسمائة مليون دينار مقسم الى
(٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليارين وخمسمائة مليون سهم قيمة السهم الواحد دينار واحد .

سادساً : المؤسسون

نحن المؤسسون الموقعون في القوائم المرفقة طياً اتفقنا على تأسيس الشركة المبين
اسمها ورأس مالها اعلاه وقد حولنا المحامي ايمن مهدي الجبوري للقيام بعملية تعديل
عقد الشركة لدى دائرة مسجل الشركات .

القائم بالتسجيل / وكيل المؤسسون

الاسم : المحامي ايمن مهدي الجبوري

العنوان : بغداد الحارثية شارع الكندي

الهاتف : ٠٧٩٠١٤٣٤٢٣٠

العدد
/ التاريخ



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات
تأسيس الشركات العراقية

قرار اجازة تأسيس شركة

قدم البنا السيد يوسف ايوب حكمت العراقي الجنسية والمقيم في كركوك طلباً لتأسيس شركة باسم

وهج كركوك للتجارة العامة و انتاج السلع البلاستيكية و خلايا التبريد الكارنوني / محدودة المسؤولية رأسمالها (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة مليون دينار

استناداً لإحكام المادة (١٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل قررت الموافقة على تأسيس الشركة بعد ان تم ايداع نسخه من بيانها لدينا ، على ان ينشر وفقاً لاحكام المادة (٢١) من القانون اعلاه .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ الموافق لليوم الاول من شهر آذار لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي
رئيس
مسجل الشركات
٢٠٢٠/٣/١١



REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of trade



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات

قسم الشركات المحدودة والأشخاص

قرار تعديل عقد تأسيس شركة محدودة

قدمت شركة (سور العزيزية للتجارة والمقاولات العامة المحدودة) قرار الهيئة العامة المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٥ والمتضمن تعديل المادة الاولى من عقد تأسيسها وذلك بأضافة النقل العام وتجهيز المواد الغذائية لتصبح كالآتي :-

المادة الاولى /- اسم الشركة (سور العزيزية للتجارة والمقاولات العامة والنقل العام وتجهيز المواد الغذائية المحدودة) .

تعديل المادة الثالثة /- غرض الشركة وطبيعة العمل :-

المساهمة في استثمار رؤوس الاموال في مجال النقل من خلال نقل الاشخاص والبضائع والسلع بالنقل البري والجوي والبحري داخل العراق وخارجة وكل ما يتعلق بنشاطها وفقاً لاحكام قانون النقل العام المساهمة في استثمار خدمة وتطوير الاقتصاد الوطني في مجال تجهيز المواد الغذائية بكافة انواعها والمياه الصحية سواء كانت بعلب معدنية او زجاجية او بلاستيكية وتسويقها في السوق المحلية والخارجية ولها ان تؤسس المعامل اللازمة لها وماله علاقة بذلك من تقديم الاطعمة المتممة والتكميلية والدخول في مختلف انواع التعدادات اللازمة في اغراضها واستيراد كل ما يتعلق بالمواد الغذائية واقامة الاسواق والمخازن وفق الضوابط المعتمدة مع مراعاة القوانين النافذة .

اني مسجل الشركات صادقت على القرار اعلاه على ان يتم نشره طبقاً لاحكام المادة (٢٠٦) من قانون الشركات ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل .

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ الموافق لليوم الحادي عشر من شهر آذار لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي العيفان
رئيس
مسجل الشركات
٢٠٢٠/٣/١١

هذا/ تعديل شركة سور العزيزية

E.MAIL- info.bsr.44@gmail.com
info@mot.gov.iq
m.office.en@gmail.com

البريد الالكتروني

العدد
التاريخ /



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات
تأسيس الشركات العراقية

قرار اجازة تأسيس شركة

قدم البنا السيدان تورغود نجدت عطا و جان نجدت عطا العراقيا الجنسية والمقيمان في كركوك طلباً لتأسيس شركة باسم

الكامل للمقاولات والتجارة العامة وتاجير الالات الثقيلة / محدودة المسؤولية
رأسمالها (١٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) مائة مليون دينار



استناداً لإحكام المادة (١٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل قررت الموافقة على تأسيس الشركة بعد ان تم ايداع نسخه من عقدها لدينا ، على ان ينشر وفقاً لإحكام المادة (٢١) من القانون أعلاه .

TDI

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ الموافق لليوم الرابع من شهر آذار لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي
مسجل الشركات
٢٠٢٠/٣/

العدد
التاريخ /



جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات
تأسيس الشركات العراقية



قرار اجازة تأسيس شركة

قدمت البنا العتبية العلوية المقدمة العراقية الجنسية مقرها في النجف الاشرف

طلباً لتأسيس شركة باسم

فيض القسيم لصناعة و انتاج المواد الغذائية والانشائية والمعدنية والكيمياوية والنسجية / محدودة المسؤولية
رأسمالها (١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار

استناداً لإحكام المادة (١٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل قررت الموافقة على تأسيس الشركة بعد ان تم ايداع نسخه من بيانها لدينا ، على ان ينشر وفقاً لإحكام المادة (٢١) من القانون أعلاه .

TDI

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر رجب لسنة ١٤٤١ هـ الموافق لليوم الرابع من شهر آذار لسنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافي
مسجل الشركات
٢٠٢٠/٣/



العدد
/ التاريخ

قرار اجازة تأسيس شركة



قدم الينا السيد عبدالخضر حسن منهل العراقي الجنسية والمقيم في بغداد
طلباً لتأسيس شركة بأسم

بغداد الهندسية للتجارة العامة والمقاولات العامة / محدودة المسؤولية
رأسمالها (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار

استناداً لإحكام المادة (١٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل قررت الموافقة على تأسيس
الشركة بعد ان تم ايداع نسخه من بيانها لدينا ، على ان ينشر وفقاً لإحكام المادة (٢١) من القانون أعلاه .

TDI

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر من شهر
الموافق لليوم الرابع من شهر آذار لسنة ١٤٤١ هـ
سنة ٢٠٢٠ م

مجاهد محمد شافعي
مسجل الشركات
٢٠٢٠/٣/





--	--







--	--



--	--

--	--

--	--



--	--

--	--



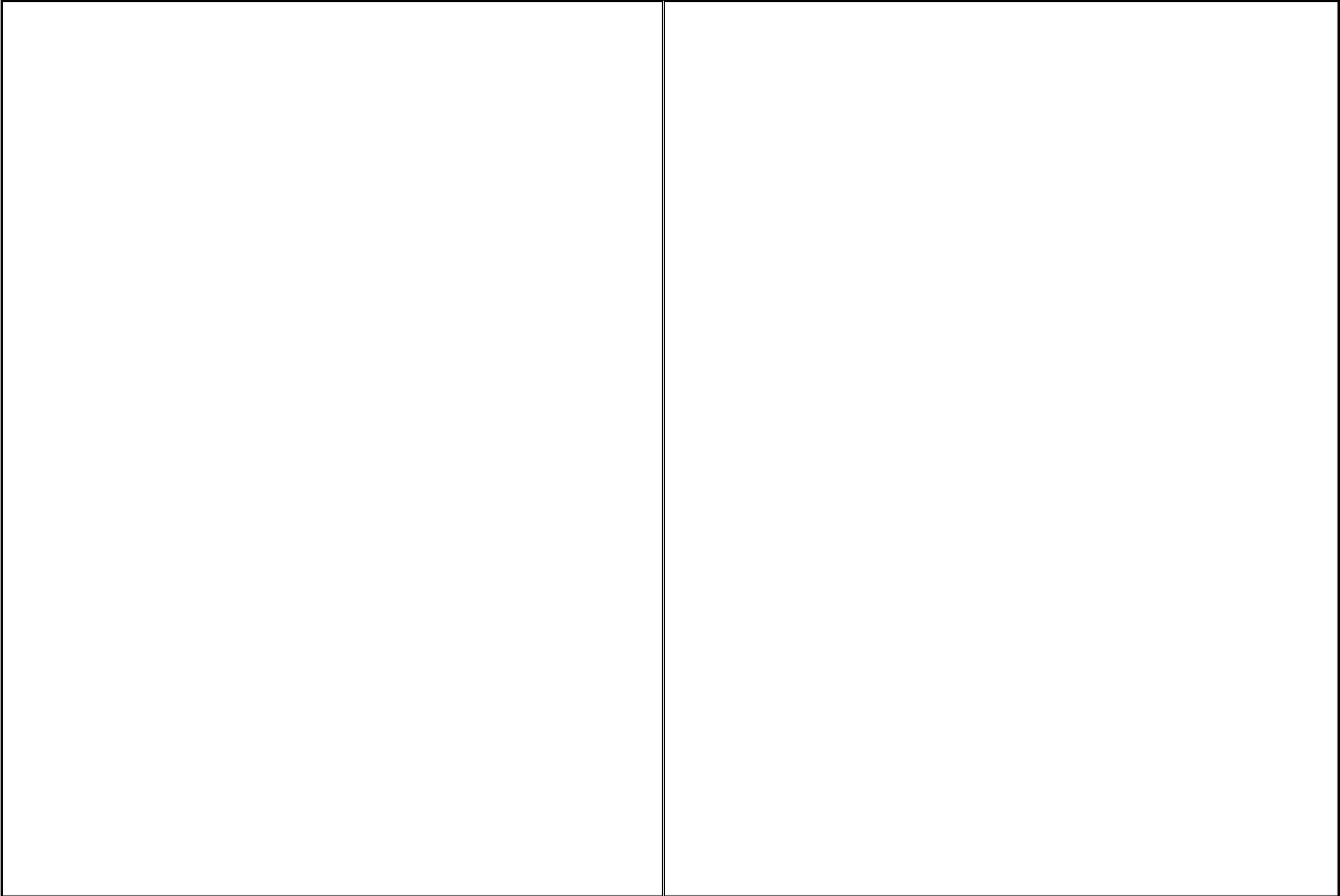
--	--

--	--

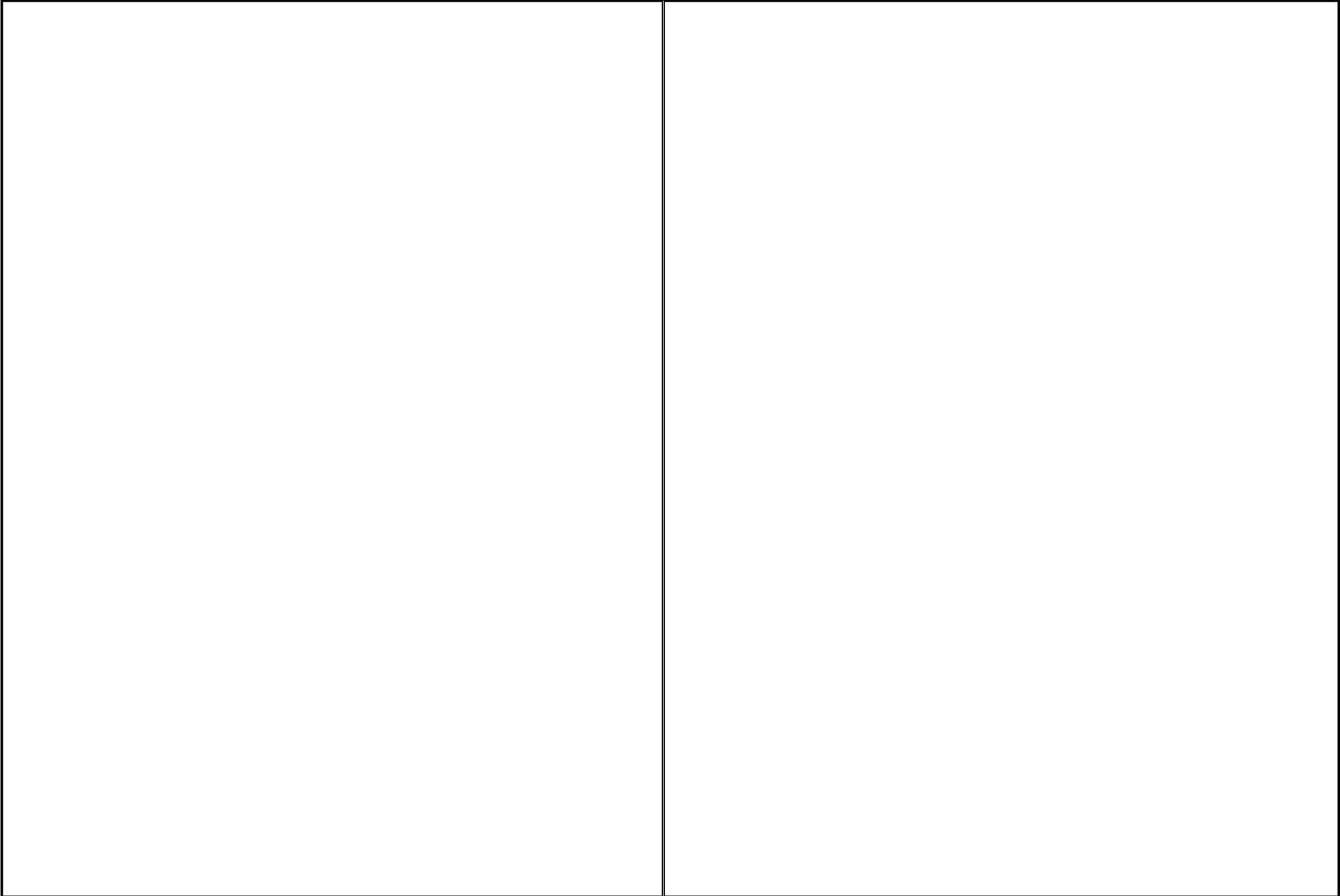
--	--

--	--

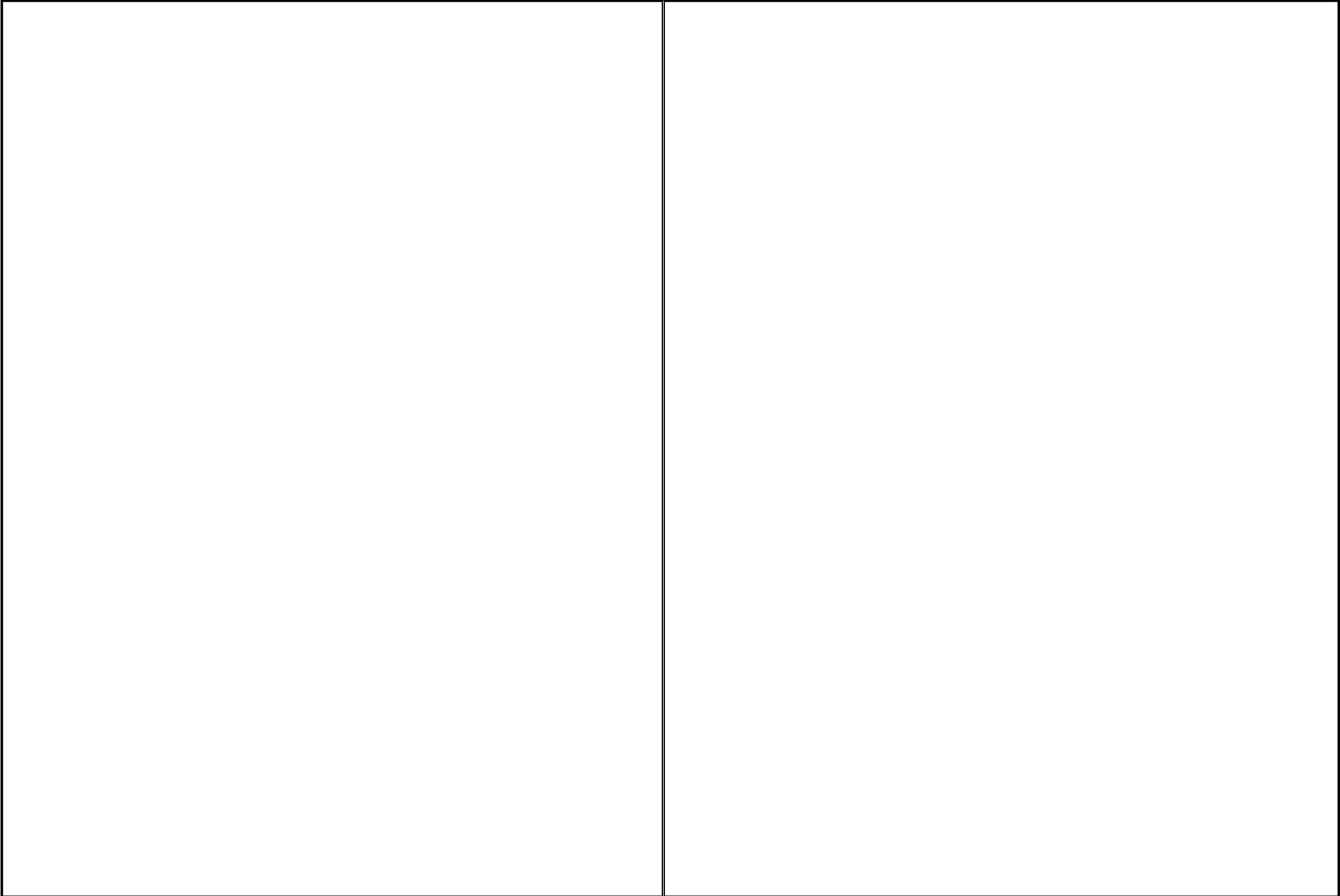


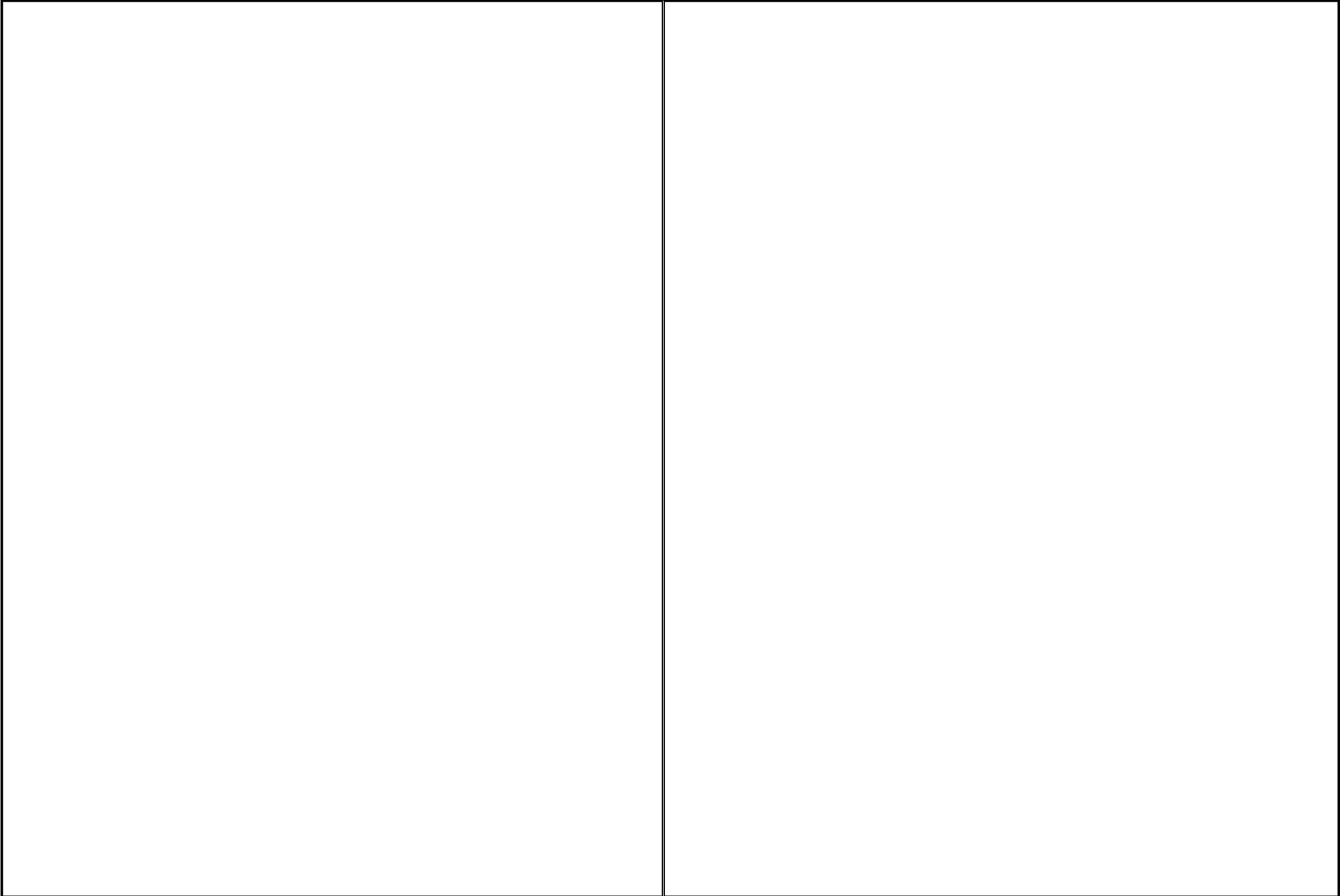


--	--

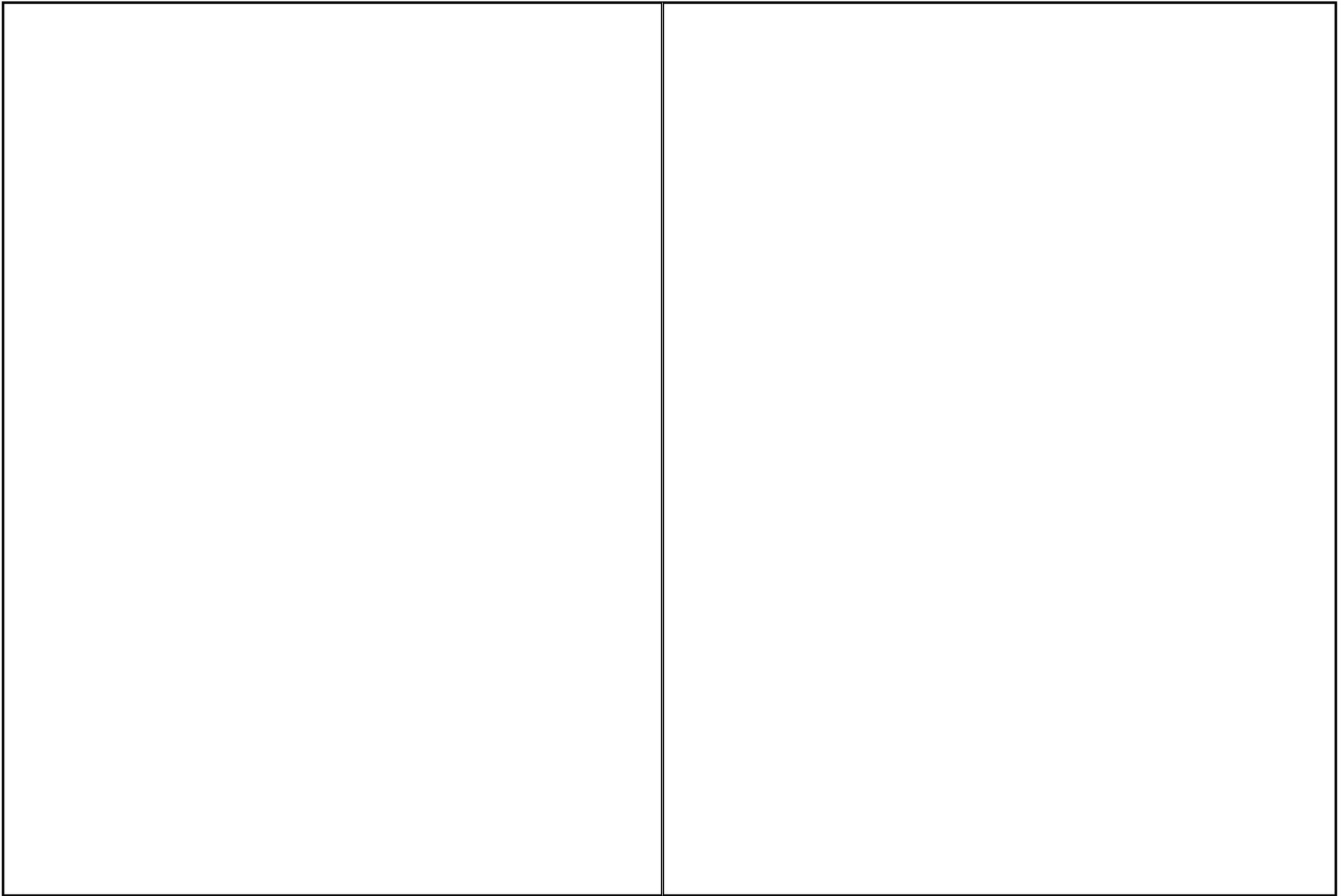








--	--



--	--

--	--

--	--

--	--

--	--

